كلمة ونص

يونس خلف

الإقالة والمساءلة..!!

ثمة حديث يتم تداوله بعد كل تغيير أو تعديل أو إعفاء لأحد المسؤولين في المؤسسات الحكومية بمختلف مستوياتها وتعدد المناصب الموجودة فيها هو: هل هناك مساءلة بعد الإعفاء أو الإقالة؟ ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك: كيف جاء هذا المسؤول إلى المنصب وتبين فيما بعد أنه فاشل أو متورط أو يفتقر إلى الحد الأدنى من ملامح ومقومات الشخصية الإدارية؟ وأكثر من ذلك لا نعرف لماذا وكيف ذهب؟

الأمر بطبيعة الحال لا يرتبط بوقائع معينة أو أشخاص محددين وإنما أبعد وأشمل من ذلك لأنه يتصل بقياس أداء الأجهزة الحكومية ومؤشرات أداء الأجهزة العامة وقياس رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية، ولعل التساؤلات والأحاديث التي تعقب أي تغيير أو إعفاء هي نتيجة طبيعية لغياب المعايير في ظل غياب الأهداف القابلة للقياس ولاسيما أنه في مقدمة المبادئ العامة الأساسية لتطوير العمل في أي مؤسسة مبدأ العقاب والثواب من خلال وجود وحدة القياس والتقويم الدوري لأداء كل موظف وكل مسؤول وتحديد وتطبيق المعايير الرقابية أو معايير الأداء وقياس الأداء الفعلي، أي قياس نتائج الأعمال وتصحيح الأخطاء في الوقت المناسب وأيضاً مدى الارتقاء بالمهام والمسؤوليات والتخلص من ثقافة الركود والعمل باتجاه الإصلاح والتطوير الذي يضمن زيادة المنافع المادية والاجتماعية للفرد والمجتمع معاً، وبالتالي من خلال القياس يذهب الثواب والثناء بشكل طبيعي إلى الشخص الذي يعكس بمواصفاته ومؤهلاته أنه يتمتع بروح الفريق الواحد ولا يعيش أخلاقيات مزدوجة إحداها في حياته العامة الشخصية والأخرى في العمل فالأخلاقيات الشخصية لابد أن تتطابق مع الأخلاقيات القيادية والإدارية وينغمس في القضايا العامة.

إلا أن الصورة النمطية لقياس الأداء لم تتجاوز بعد الاهتمام بتطبيق الإجراءات في حين يفترض أن تركز على الالتزام بمتابعة وتنفيذ تلك الإجراءات. ولذلك في ظل غياب الشفافية في التقييم والمساءلة نجد أن الإدارة تتبنى ازدواجية في القياس فهناك قياس داخلي تعتمد الإدارة فيه على الحقائق وقياس خارجي تقدم الإدارة فيه صورة غير واقعية لتضليل القياس الحقيقي.

عموماً فإن إعفاءات كثيرة طالت خلال سنوات مضت عدداً من المسؤولين من دون أن يخضعوا للمحاسبة حيث أعفي أكثر من مدير ومدير عام ووزير من دون أن يظهر لاحقاً ما يفيد بمحاسبتهم وغالباً ما يتم الاكتفاء بإعفائهم من مسؤولياتهم وإلحاقهم بالإدارات المركزية أو الوزارات المختصة ويستمرون في حياتهم الوظيفية وكأن شيئاً لم يكن الأمر الذي يشجع على مزيد من الفساد من خلال الإفلات من العقاب. الأخطر من ذلك عندما تتسع دائرة الشائعات والتأويلات حول الأسباب التي تحول دون تقديم مثل هؤلاء المسؤولين للمحاسبة أنه في أغلب الأحيان يتم الاكتفاء بتقديم أكباش فداء حتى لا تمضي المحاسبة إلى نهايتها وتصل إلى فئة أخرى في منظومة الفساد يطلق عليها حماة الفساد، وثمة من يرى أن هناك شعوراً عاماً بوجود بيئة حاضنة للفساد وهذا بحد ذاته يشكل مبرراً لاستمرار الفساد أما خلاصة القول فهي: إن كشف الفساد ومحاسبة الفاسدين لا يضعف مؤسسات الدولة بل يقويها ويعزز مصداقيتها.

الهلال الأحمر يحذر من جمع الكمأة من البادية

مصدر خاص لـ«الوطن»: ١٠٥ أشخاص ضحايا الدواعش

حماة- محمد أحمد خبازي

حذر مصدر في فرع الهلال الأحمر العربي السوري بحماة أمس، من مخاطر جمع الكمأة في البادية الشرقية، نظراً لعامل الخطورة الكبير في تلك البادية مترامية الأطراف والمزروعة بالألغام من مخلفات داعش، ودعا المواطنين إلى عدم جمع الكمأة في مناطق غير آمنة، فقد تكون الأرض مزروعة بالألغام ومخلفات الحرب غير المنفجرة، وهو ما يعرض حياة المواطنين للخطر.

وبيّن لـ«الوطن» أن نحو ٤٧ شخصاً فقدوا حياتهم، وأصيب ٧١ آخرون، أثناء جمع الكمأة في الموسم الحالي فقط، وذلك من ٥ شباط وحتى الـ٢٢ من آذار الماضي.

في حين كشف مصدر خاص لـ«الوطن» أن الألغام والعبوات الناسفة تقتل يومياً العديد من المواطنين الأبرياء، الذين يغامرون بحياتهم من أجل جمع الكمأة التي تنتشر بكثرة في هذا الموسم بمختلف مناطق البادية.

وبيّن أن أكثر من ١٠٥ أشخاص كانوا ضحايا تنظيم داعش الإرهابي، الذي قتلهم بدم بارد بالسكاكين أو قضوا بألغام انفجرت بشاحناتهم أثناء عبورهم بالبادية أو خلال عملهم بجمع الكمأة، وذلك حتى الـ٣ من الشهر الجاري. ولفت إلى أن من بين الضحايا نساء وأطفال ويافعون، كون معظم ورشات جمع الكمأة هي عائلية.

ولفت إلى أن هناك العديد من المفقودين أيضاً، ويرجح أن الدواعش اختطفوهم واقتادوهم لجهة مجهولة. كما تم العثور على جثامين العديد من الأشخاص بعدة مناطق من البادية، وقد مضت على مقتلهم عدة أيام، ونقلت إلى مشفى الشهيد اللواء قيس أحمد حبيب الوطني بسلمية.

ومن جهة ثانية بيّن العديد من باعة الكمأة في مدينة سلمية بوابة البادية الشرقية لـ«الوطن»، أن محصول الكمأة لهذا العام وافر جداً، ويومياً تصلهم كميات كبيرة من أهالي البادية وعدد من التجار الذين يعملون بجمعها. وأوضحوا أن أسعارها انخفضت من نحو ١٢٠ ألف ليرة للكيلو في بداية الموسم، إلى نحو ٤٠ ألف ليرة حالياً. ولفتوا إلى أن السعر اليوم حسب الحجم، فالكمأة ذات الحبة الكبيرة يباع الكيلو منها مابين ٢٥ – ٣٠ ألف ليرة، والوسط بـ٣٥ ألف ليرة، والصغيرة بـ٤٠ ألفاً.

وأشاروا إلى أن الإقبال على شرائها في هذه الأيام جيد جداً، وتشحن كميات كبيرة منها لمدينة حماة حيث يباع الكيلو منها ما بين ٥٠ – ٧٠ ألف ليرة وبشكل خاص ذات اللون البني. وذكر بعض الباعة أن أصحاب المطاعم يشترونها أيضاً ليقدموها لرواد مطاعمهم.

قطع الأشجار يصل إلى شوارع وحدائق حمص

عطية لـ«الوطن»: تتم ليلاً وبمناشير يدوية وتصعب مراقبتها لعدم وجود عمال مناوبين

حمص- نبال إبراهيم

تنتشر ظاهرة قطع الأشجار الجائر في الحدائق العامة والشوارع الرئيسية بمختلف أحياء مدينة حمص وشوارعها، وتزداد هذه الظاهرة وباتت تشكل مشكلة كبيرة تعاني منها المدينة ويؤثر سلباً في جماليتها، علاوةً عن دور تلك الأشجار في تخفيف التلوث البيئي والهوائي في المدينة.

وأكد رئيس دائرة الحدائق في مجلس مدينة حمص وليد عطية لـ«الوطن» انتشار ظاهرة قطع الأشجار في جميع أنحاء المدينة كطريق تدمر _ الكراج وموقع الادخار وغابة ٨ آذار وغيرها، مبيناً أن حالات قطع الأشجار تتم ليلاً بغرض السرقة ومن الصعب مراقبة جميع الأحياء نظراً لعدم توفر عمال مناوبين ليلاً في المديرية.

وأشار إلى أن عمليات القطع والسرقة تتم بمناشير يدوية لا تحدث أصواتاً وتتم خلال ساعات متأخرة من الليل ومن الصعب مراقبتها، لكون لا يوجد عدد عمال كاف للدوام وفق ورديات أو المناوبة ليلاً، لافتاً إلى أنه في السابق كان العمل في الدائرة مقسماً إلى ٣ ورديات صباحاً وظهراً ومساء على حين في الوقت الحالي الدوام صباحي فقط بسبب نقص الكادر، علاوة عن نقص الآليات والمازوت الأمر الذي يؤثر سلباً في سير العمل.

وبيّن عطية أن معظم عمال الدائرة حالياً هم من كبار السن وعددهم لا يتجاوز ١٥٠ عاملاً ولا يصلحون لأعمال الحراسة لكونهم مسنين، لافتاً إلى أنه في السابق أي ما قبل الأحداث كان عدد العمال نحو ٦٧٠ عاملاً ولم تكن حينها مادة الحطب مادة مطلوبة وكانت مادة المازوت متوافرة في ذلك الوقت.

وأكد أن معظم حدائق المدينة كان لها حراس في السابق لكن حالياً لا يوجد أي حارس ليلي لأي حديقة بكل أنحاء المدينة لنقص عدد العمال.

ولفت عطية إلى وبهدف الحد من هذه الظاهرة وقمعها تم رفع كتاب إلى المحافظة لتوجيه الحراج من أجل حماية الأشجار في المدينة، مشدداً على ضرورة تسيير دوريات حراجية وتعاون الأهالي والمواطنين والإعلام عن أي حالة قطع على الفور للتوجه إلى الموقع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

وبيّن عطية أن دائرة الحدائق تقطع الأشجار فقط في حال كانت تسبب ضرراً للمواطنين أو في حال كانت آيلة للسقوط أو بعد ورود شكوى بوجوب قطعها.

• أرشيف

النقل في الجامعات الخاصة فوق السعر احتيال!!

شركة نقل خاصة تماطل بوعودها وضحيتها مئات الطلبة الجامعيين!

اسطفان لـ«الوطن»: نحذر دائماً من التعامل مع أي جهة غير مرخصة أو معتمدة

فادي بك الشريف

استفاقت الأوساط التعليمية على ضجة كبيرة ضحيتها طلبة في الجامعات الخاصة ممن كانوا الحلقة الأضعف في مسلسل عدم الالتزام معهم من إحدى الشركات الداعمة لنقل الطلبة لكن «فيسبوكياً» وعبر صفحات التواصل الاجتماعي من دون أي مظلة رسمية لعملها، حتى وجد الطلبة أنفسهم وقعوا بفخ المماطلة (على حد تعبيرهم).

هذا وتعتبر الشركة المذكورة «ماي دريم» من الشركات الخاصة التي تقوم بتخديم مئات الطلاب خلال السنتين الماضيتين عبر نقلهم إلى الجامعات الخاصة على طريق دمشق درعا.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تشهد فيه الجامعات الخاصة ارتفاعات كبيرة في تكلفة النقل الخاصة بنقل الطلبة في كل جامعة، حتى تجاوزت أجور النقل نصف القسط الذي يدفعه الطالب في الفصل الواحد فقط بمعدل يتجاوز الـ٥ ملايين ليرة للنقل وحده على مدار العام، وبالتالي وجد الطالب نفسه أمام اللجوء لشركات طرحت عروضها للنقل بتكلفة أقل من التكاليف المحددة من الشركات داخل الجامعات الخاصة.

شكاوى كثيرة وصلت إلى صحيفة «الوطن» تؤكد أن إحدى شركات نقل طلاب الجامعات الخاصة إلى الجامعات الموجودة في أوتوستراد دمشق- درعا قد استغلت حاجتهم لوسائل النقل، الأمر الذي عمد فيه مئات الطلاب إلى دفع القسط المتراوح بين مليون إلى مليون و٢٠٠ ألف ليرة.

وفي متابعة للموضوع، بين رئيس مكتب التعليم الخاص في الاتحاد الوطني لطلبة سورية فايز اسطفان لـ«الوطن» أن كل جامعة خاصة تتعاقد أصولاً مع شركة نقل معينة لاستئجار باصات منها لتخديم طلبة الجامعة وموظفيها، بحيث تقوم الجامعة بإعلان اسم الشركة المتعاقدة معها أصولاً من أجل تسجيل الطلبة لديها إن رغبوا بذلك.

وأضاف اسطفان: كما تقوم الجامعة بإعلان أرقام حسابات محددة من أجل دفع رسوم النقل، لكن ما حصل مع الطلاب كان خارج هذه المظلة وبشكل مباشر بين الطلبة وهذه الشركة.

وأكد اسطفان أنه سبق وحذرت الوزارة والاتحاد جميع الطلاب قبل بداية كل عام دراسي وبشكل متواصل، من التعامل مع أي جهة غير مرخصة أو معتمدة من التعليم العالي أو من الجهات المعنية بهدف ضمان حقوقهم، منوهاً بمساعي الاتحاد لبذل كل الجهود لمد يد العون للطلاب.

وبالعودة للشكوى: قال الطلاب: منذ الأسبوع الأول بدأ التأخير في وصول الرحلات، ثم بعد ذلك تم إلغاء بعض المواقف، وبعد أيام يرسل المشرفون للطلاب اعتذاراً عن تسيير أي رحلة يوم الإثنين ٢٠٢٣/٣/١٩ بسبب عدم التزام شركات الباصات الموقع عقد معها لاستكمال الفصل كاملاً؟!!

وأضاف الطلبة في شكواهم: لم يفتح المكتب في الأيام المذكورة، وتستمر المماطلة والوعود بفتح المكتب خلال الأيام القادمة لكن من دون إرجاع لأي من المبالغ المدفوعة، ليكتشف الطلاب فيما بعد أن مدير الشركة موجود الآن في دبي، ليخبرهم أن لديه مشكلة بالإقامة تعيقه من الرجوع إلى البلاد مع استمرار الوعود بعودته، ولكن دونما أي نتيجة حتى تاريخه.

وحسبما أفاد بعض الطلاب، فإنه سيتم رفع دعاوى قضائية علماً أن المبالغ المالية والتي تقدر بعشرات الملايين تم استلامها في أحد المكاتب التابعة للشركة التي كانت قد تقدمت بمبادرة لتنظيم باصات بشكل يومي بسعر التكلفة بدءاً من الأسبوع القادم، لكن وجد الطلبة أنفسهم مضطرين للجوء إلى القضاء لينصفهم عبر استشارة محامين لتبني القضية.

هذا وفي السياق تم إعلام الطلبة بتاريخ ١٨ الشهر الماضي بعدم التزام شركات الباصات الموقع عقد معها لاستكمال الفصل كاملاً، وتأكيد عودة العمل وزيادة الرحلات اعتباراً من الـ٢٣ من الشهر ذاته وتعويض المبالغ التي خسرها الطلاب، لكن لغاية الآن لم تتحقق الوعود على الإطلاق.

وحسب الطلاب، تمت معاودة إعلامهم من الشركة عبر «الوتس آب» بأن موعد افتتاح المكتب اعتباراً من ٢ نيسان الشهر الجاري لتعويض الطلاب واسترداد المبالغ المستحقة لأي طالب، لكن لغاية الآن لم يتحقق ذلك على الأرض.